

فكُّ التَّضْعِيفِ بِالْإِبْدَالِ

عبد الرزاق بن فرّاج الصّاعديّ

استاذ علم اللغة للشارك - الجامعة الإسلامية

مقدمة

الحمد لله الموفق للرشاد، والصلاة والسلام على أفصح الناطقين بالضاد، سيدنا
ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن من ألفاظ العربية ما تتماثل بعض أحرفه المتتالية، وهو ما يسمى
«المضعف» سواء أكان مدغماً أم غير مدغم، ومن ذلك ما فيه حرفان متماثلان،
وأكثر ما يكون هذا في الثلاثي، نحو: ذرّ وقصّ، ويسمى: الثلاثي المضعف، ومنه
ما يتوالى فيه ثلاثة أحرف من جنس واحد، وهو ما ضُعفت عينه (شُدّدت) من
الثلاثي المضعف نحو: ذرّز وقصّص.

ولما كان في التضعيف شيء من الثقل فإن العرب تلجأ - أحياناً - إلى تخفيفه
وتيسيره على السنتها بفكّ أحد مثليه فيما فيه حرفان متماثلان، أو أحد أمثاله
فيما فيه ثلاثة أحرف متماثلة، فيقولون: ذرّة وفراة، وأملّله وأمللاه، وقصّصتُ
أظفاري وقصّصتها، ونحو ذلك.

وقد نشر القدامى ألفاظ المفكوك في مواضع متفرقة من بعض مؤلفاتهم اللغوية،
وعرض بعضهم لنوع من أنواعه، كما فعل سيبويه في باب «ما شذّ فابدل مكان
اللام الياء لكرهية التضعيف»^(١) فجاء في نصف صفحة، وابن السكّيت في
«باب حروف المضاعف التي تقلب إلى الياء»^(٢) فجاء في صفحتين، وابن قتيبة في
«باب إبدال الياء من أحد الحرفين المتلين إذا اجتمعا»^(٣) فجاء في أقلّ من صفحتين،

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٢٤.

(٢) ينظر: القلب والإبدال (ضمن الكنز اللغوي) ٥٨.

(٣) ينظر: أدب الكاتب ٤٨٧.

وابن سبده في «باب الحَوَل من المضاعف»^(١) في نحو صفحتين.

وعرض له بعض الباحثين المعاصرين عرضاً خاطفاً في دراسات عن مخالفة الصوتية، كبرجشتراسر^(٢)، وإبراهيم أنيس^(٣)، ورمضان عبد التّواب^(٤)، وعبد الغفار حامد هلال^(٥)، وقوزي الشّايب^(٦)، وأبو أوس إبراهيم الشّمسان^(٧) وغيرهم.

ولا أعلم دراسة خاصة مفصلة كتبت في هذا الموضوع الدقيق، تجمع أشتاته وتصفه وصفاً شافياً، وتأتي على أسبابه، وعمله، وأحكامه، وأثره في نحرّ اللغة، فأردت أن أكون صاحب هذه الدراسة.

وقد تَبَدَّى لي - بعد جمع المادة اللّغوية - أنّ أمثلة المفكوك لا تخرج عن إحدى حالات ثلاث:

الأولى: فكّ الحرف الأول من المتماثلين، مثل: الضّرّ والضّير.

الثانية: فكّ الحرف الثاني من المتماثلين، مثل: أمْلَلَهُ وأملأه.

الثالثة: فكّ الحرف الثالث من الأمثال، مثل: قَصَصْتُ أظفاري وقصّيتها.

وقد جاءت الدّارسة في مجملها في أربعة فصول، يسبقها تمهيد، حسب الخطة التالية:

(١) ينظر: المختصر ٣٨٨/١٣.

(٢) ينظر: التطوّر النحوي ٣٣.

(٣) ينظر: الاصوات اللّغوية ٢١٠.

(٤) ينظر: التطوّر اللّغوي ٤٠.

(٥) ينظر: اللهجات العربية: نشأة وتطوراً ١٥٤.

(٦) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٥٨.

(٧) ينظر: التّخلص من التّماثلات لفظاً (المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ١٧ سنة ١٩٧٤).

تمهيد : في مصطلحات البحث .

الفصل الأول : الفك بإبدال أول المثليين :

المبحث الأول : الفك بحرف معتل .

المبحث الثاني : الفك بحرف صحيح .

الفصل الثاني : الفك بإبدال ثاني المثليين :

المبحث الأول : الفك بحرف معتل .

المبحث الثاني : الفك بحرف صحيح .

الفصل الثالث : الفك بإبدال ثالث الامثال .

الفصل الرابع : اسباب الفك بالإبدال وحكمه وأثره في نمو اللغة :

المبحث الأول : اسباب الفك بالإبدال .

المبحث الثاني : حكم الفك بالإبدال .

المبحث الثالث : أثر الفك بالإبدال في نمو اللغة .

وفي الختام أرجو أن ينفع الله بهذا العمل، وأن يجعله - مع سائر أعمالي - المتواضعة - زكفياً إلى رضوانه الله، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، إنه أكرم مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل .

٤- فكّ التضعيف :

وهو إبدال أحد الحرفين المتماثلين في المضعف، سواء أكان مدغماً أم غير مدغم، أي : فكّهما بالإبدال، قال ابن سيده معلقاً على بيت الفرزدق :

غداه توليتم كأن سيوفكم ذاتون في أعناقكم لم تُسَلَّسِلْ^(١)

« فكّ التضعيف، كما قالوا: يتملح، وإنما هو يتملح^(٢) ».

وهذا المصطلح مستخدم عند بعض القدماء والمحدثين^(٣)، وقد يقال فيه أحياناً: فكّ الإدغام، أو فكّ التشديد، والمعنى متقارب إلا أن « فكّ التضعيف » أعم منهما، لأنه يشمل المدغم وغيره من المكرر، ولذا اخترته عنواناً لهذا البحث.

٥- تخفيف التضعيف بالإبدال :

وهو كسابقه في مدلوله الاصطلاحي في هذا البحث، إلا أنه قليل الاستعمال بهذا المعنى، ولعل ذلك يرجع لأمريتين :
أولهما : أن التخفيف يذكر مع الفكّ علة له، فيقال : فكّ التضعيف بالإبدال للتخفيف.

وثانيهما : أن التخفيف يرد في حرف اللغويين لسان متحددة، من أبرزها : تخفيف الهمزة، مثل : رأس ورأس، وتخفيف الحرف المتحرك بالسكون مثل : القدس والقدس، وتخفيف التشديد بحذف أحد حرفيه، مثل : لكن ولكن، ولذا آثروا لهذه الظاهرة مصطلحاً أقل استعمالاً في غيرها، وهو « الفكّ » أو « التحويل ».

(١) ديوانه ٥٠٨.

(٢) المحكم (سلك) ٢٧١/٨.

(٣) ينظر: المحكم (سلك) ٢٧١/٨، واللسان (سلك) ١١/٦٣٠، وفقه اللغات السامية ٧٥، ٧٦، والتطور

النحوي ٣٤، ٣٥، ونشوء الفعل الرباعي ٤٣، ٨٤.

٦- تحويل التّضعيف:

وهذا المصطلح يؤثره ابن سيده بمعنى: فكّ التّضعيف، ويستخدمه بكثرة في «المحكم» كقوله: «والمصرّة: المحقّلة، على تحويل التّضعيف»^(١)، يعني: أنّه محوّل من: المصرّة، وقوله: «وحكى سيبويه: تَقَضُّيْتُ من الفِضة، أراد تَقَضُّضْتُ... وهو من تحويل التّضعيف»^(٢).

ويعتبر عنه - أيضاً - ب: «المحوّل» وجعل له باباً بهذا في المخصّص سماه: «باب المحوّل من المضاعف»^(٣).

٧- إبدال أحد الحرفين المثلين، أو الامثال:

ومعناه كسابقه، وهو يرد في استعمال بعض اللّغويين، لرغبتهم في الدّلالة على نوع التّغيير بلفظ مباشر، وهو «الإبدال»^(٤).

قال الجوهري: «وَقَبَّاهُ أصله: غَبٌّ، فابدل من أحد حرفي التّضعيف الالف، مثل: تَقَضَّى، أصله: تَقَضُّضٌ»^(٥).

٨- قلب أحد الحرفين المثلين أو الامثال:

وهو كسابقه أيضاً، ويورد في استعمال بعض اللّغويين^(٦)، لأنّ القلب كالإبدال في بعض المواضع، وهما مترادفان هنا.

٩- تغيير أحد الصّوتين:

وهو في مدلوله مثل: «فكّ التّضعيف» أو «تحويل التّضعيف» وقد ورد استعماله عند بعض اللّغويين للعاصرين^(٧).

(١) المحكم (صبر) ١٧٥/٨.

(٢) المحكم (فضض) ١١٠/٨.

(٣) المخصّص ٢٨٨/١٣.

(٤) ينظر: الكتّاب ٤/٤٢٤، وأدب الكتّاب ٦١٤، وسرّ الصّناعة ٢/٧٣٤.

(٥) الصّحاح (غبي) ٩٥٥/٦.

(٦) ينظر: ليس في كلام العرب ١١٠، والقلب والإبدال ٥٨، والمختضب ١٥٨/٢.

(٧) ينظر: الأصوات اللّغويّة ٢١١، ولحن العانة والتّطور اللّغوي ٤٠.

١٠ - المخالفة بالإبدال :

وهو مصطلح لبعض اللّغويّين المعاصرين^(١)، يعلّلون به ما ينشأ عن تأثر بعض الأصوات بالتجاورة من تغيير في حروف الكلمة، ومنه : « فكّ التّضعيف بالإبدال » .

١١ - الحذف والتعويض :

وهو من مصطلحات بعض اللّغويّين، ومن أقدمهم : ابن السّجري، إذ قال : « وأما ما حذفوا منه وعوضوا فنحو : تَطَنَّنْتُ، قالوا : تَطَنَّنْتُ، فعوضوا من النون الياء »^(٢)، واستخدمه بعض المعاصرين، ومعناه عندهم : المخالفة « بين المثلين المتتابعين في الكلمة بحذف أحدهما والتعويض عنه بصامت آخر »^(٣). فيكون الفرق بينه وبين « فكّ التّضعيف بالإبدال » أن الياء في نحو : « تَطَنَّنْتُ » عوض من محذوف وليست بدلاً، وإن كان العوض والبدل هنا متقاربين جداً.

١٢ - الاختزال والتعويض :

وهذا قريب من « الحذف والتعويض » وهو من مصطلحات بعض اللّغويّين المعاصرين أيضاً، يفسّرون به الفكّ بالإبدال في نحو : « دَنَار » و « دينار » بأنه : « من قبل اختزال المشدّد والتعويض عنه بمدّ حركة السّابق »^(٤)، فالياء في « دينار » جزء من حركة الكسرة على مذهب من يرى أن المدّ المجهانس لحركة ما قبله يكون جزءاً منها، فيسمّى : حركة طويلة، كما في : قال، ويقول، ويبيع، وهو عند قدامى اللّغويّين حرف علة، وهو الرّاجح. ولا يتسع المقام لبيان وجه التّرجيح ؛ لأنّها مسألة عارضة هنا، وقد درسها بعض الباحثين.

(١) ينظر : التطوّر النحويّ ٣٣، والأصوات اللّغوية ٢١١، ولحن العامة والتطوّر اللّغويّ ٤٠، وأصوات اللّغة العربيّة ٢٨٨، واللهجات العربيّة نشأة وتطوّراً ١٥٤.

(٢) أمالي ابن السّجري ١٧٢/٢.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة ٣٥٨.

(٤) أثر القوانين الصوتية ٣٥٨.

الفصل الأول

الفك بإبدال أول المقادير

في اللغة العربية الفاظ كثيرة يتوالى فيها التضعيف واعتلال الأول من المشلين، قال الراغب الأصفهاني في تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾^(١): وقوله ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾^(٢): هـ أي: لا ينزل ولا يصيب، قيل: وأصله حَقَّ فقلب، نحو: زلٌ وزال... وعلى هذا: ذمُّه وذامه^(٣)، فالحرف المعتل في هذه الأمثلة عبادل من الحرف الأول في المضعف، للتخفيف.

وقال ابن الأعرابي: هـ من العرب من يقلب أحد الحرفين المدغمين ياء، فيقول في: مرٌّ، مبرٌّ، وفي زرٌّ، زبرٌّ، وهو الدُّجَّة، وفي رزٌّ ريزٌّ^(٤).

ويبدو أن المعتل في مثل هذا مفكوك من المضعف للتخفيف، فالمضعف أصل والمفكوك فرع، كما سيأتي تأكيده بالأدلة في الفصل الرابع، بعد الفراغ من عرض النصوص المختلفة، إن شاء الله.

والفك يكون بحرف معتل، ويكون بحرف صحيح، ويقع في كلتا الحالتين في المجرّد والمزيد، ويستوي في ذلك الأفعال والأسماء.

وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال المبحثين التاليين:

(١) سورة هود: الآية ٨.

(٢) سورة فاطر: الآية ٤٣.

(٣) المفردات (حاق) ٢٦٦.

(٤) اللسان (زور) ٣٣٦/٤.

المبحث الأول: الفكّ بحرف معتل:

وهذا هو الكثير الغالب في نصوص المفكوك من المضعف بإبدال أول مثليه، وقد فطن له علماء العربية القدامى، وذكروا له أمثلة متناثرة في كتب اللغة ومعجماتها، وأشار إلى كثرته ابن جني في «الخطاريات» إذ قال: «أرى في اللغة ألفاظاً صالحة يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأول من المثليين جميعاً، وذلك كقولهم: الضّحّ والضّيح، ونحو قولهم: انصبّ وصابّ يصوب...» (١).

والفكّ في أول المثليين يكون في المجرد وفي المزيد:

أولاً: الفكّ في المجرد:

فكّ التّضعيف في المجرد من هذا النوع - أي المفكوك بإبدال أول المثليين - يكون بإبدال عين الكلمة؛ لأنّ العين هي أول المثليين، ويكون ذلك بالياء ويكون بالواو، والفكّ بالإبدال ياء أكثر من الفكّ بالإبدال واواً، في عموم المفكوك، وإنما كثر إبدال الياء من غيرها؛ لأنّها حرف مجهور، مخرجها من وسط اللسان، فلما توسّط مخرجها الفم، وكان فيها من الخفة ما ليس في غيرها كثر إبدالها كثرة ليس لغيرها» (٢).

إلا في هذا الموضع (فكّ العين) فإنهما يتقاربان؛ لأنّ بإزاء كثرة الفكّ بالياء غلبة الواو على العين، ألا ترى أنّ الألف للنقلبة عن معتل مجهول في موضع عين الكلمة تحمل على الواو، لأنّ انقلاب الألف عن الواو عينا أكثر من انقلابها عن الياء في هذا الموضع في عموم كلام العرب (٣). قال سيبويه: «إن جاء اسم نحو النّاب؛ ولا تدري أمن الياء هو أم الواو فأحمله على الواو، حتى يتبيّن لك أنّها من

(١) بقية الخطاريات، ٢٦.

(٢) شرح التصريف للوكي لابن يعيش، ٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب، ٤٦٧/٢، والتّصنيف، ٢٣٧/١، والخصائص، ٢٥٣/١.

الياء ؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر^(١)، فأحملة على الأكثر، حتى يتبين لك^(٢).
قال ابن سيده في مادة (زور) : « وإنما حملنا مجهول هذا الباب على الواو
لكونها عيناً^(٣) ».

فهذان أمران أحدهما يقضي بكثرة الياء في المفكوك لثقلها، والآخر يقضي
بغلبة الواو على الياء في موضع العين، فلا غرابة أن يتقاربا في هذا الموضع للعلتين
المتضادتين.

وفيما يلي أمثلة للمجرد المفكوك بالياء وأخرى للمفكوك بالواو:

١- المفكوك بالياء:

منه : الضَّحَّ، وهو الشمس، قالوا فيه : الضَّيْح^(٤)، فكُتِبَ الحرف الأول من المثليين
بقلبه ياء، لتخفيف اللفظ.

ومنه : الإلَّ، وهو كل حالة ظاهرة من حلف أو عهد أو قرابة، قال تعالى : ﴿ لَا
يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةٌ ﴾^(٥)، وقالوا منه على لغة الفك بالياء : إيل، ومنه
قراءة عكرمة : (إيلاً ولا ذمة). قال ابن جني : « طريق الصنعة فيه أن يكون أراد
(إلّا) كقراءة الجماعة، إلا أنه أبدل اللام الأولى ياء لثقل الإدغام، وانضاف إلى
ذلك كسرة الهمزة وثقل الهمزة، وقد جاء نحو هذا أحرف صالحة كدينار،
لقولهم : دنانير، وقيراط، لقولهم : قراريط^(٦) ».

(١) أي : في موضع العين.

(٢) الكتاب ٤٦٢/٣.

(٣) المحكم (زور) ٨٧/٩.

(٤) ينظر : بقية الخطوط ٢٦.

(٥) سورة التوبة : الآية ١٠.

(٦) المحتسب ٢٨٣/١.

ومن المكوك بالياء قولهم: ضَرَّه يَضُرُّه، وضاره يضيره، وفي حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: «قد دخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك يا هناه؟ قلت: سمعت قولك لأصحابك، فمئنت العمرة. قال: وما شئت؟ قلت: لا أصلي. قال: فلا يضرك، إنما أنت امرأة من بنات آدم»^(١).

أي: لا يصرك. وأصل ضاره «ضيره» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت الفاء. ومن هذا قولهم: حاق به الشيء بحقيق حوقاً: نزل به وأحاط به، قال الراغب: «أصله حق، فقلب، نحو: زل وزال»^(٢).

ومنه سَلَّ يسِلُّ وسال يسيل، لأنهما جميعاً مفارقة وانسلاخ. وكذلك: ضفة الوادي وضيفته وضيفته^(٣).

وفله بقله؛ إذا هرمه، وقالوا: قال رأيه يميل، لأن هذا إلى ضعف وضعه، كما يقول ابن جني^(٤).

والذم والذم والذام، وهو تقيض المدح، أو العيب^(٥).

وغمه يغمه، إذا ستره، والغم من المكوك بالياء، لأنه يستر السماء ويحجبها. وهفت الريح؛ أي: جرت، والهيف: الريح الحارة الجارية، وهو من المكوك بالياء.

ومل الشيء يملأ؛ أي: تركه، ومال عنه، بمعناه.

وشع الضوء: سطع وتفرق، وذهب شعاعاً؛ أي: متفرقاً، وقالوا منه: شاع

(١) صحيح البخاري ٥٦٥/٢، ح (١٤٨٥).

(٢) المعجمات (حاق) ٢٦٦.

(٣) ينظر: بغية الخاطريات ٢٦.

(٤) ينظر: بغية الخاطريات ٢٦.

(٥) ينظر: الصحاح (ذم) ١٩٢٥/٥، و(ذم) ١٩٢٦/٥.

الشيء يشيع: إذا تفرق^(١).

وما تقدم مفكوك فيه الحرف الأول من المثلين بقلبه ياء تخفيفاً.

بـ الممكوك بالواو:

وهو يشاكل في كثرته في هذا للوضع للمفكوك بالياء، للعلّة المتقدّم ذكرها، ومنه قولهم: زلّ الشيء يزلّ، إذا تحرك أو زلق، وزال يزول مثله، وهو مفكوك من المدغم بقلب أول مثليه ولو تخفيفاً.

وأصله قبل الإعلال: زوّل.

ومثله: حسّ عسّاً: طاف بالليل، وعاس عوساً مثله^(٢).

والقنّة: تضوّع الرّاكحة، ومثله: القوّنة، وهي مفكوكة منه بقلب أول مثليه واواً.

وكذلك: جبّ الشيء بجبه جبّاً، أي: قطعه، فُكّ بالواو، فقالوا بعد الإعلال: جابه يجهبه جوباً، بمعناه^(٣).

ومنه: القطّ، وهو القطع بعامة، والقوط هو القطعة من العنم^(٤).

وهعّ بهعّ هعّاً، وهاع بهوع، وهما بمعنى: قاء^(٥).

وقرّ بقرّ، وفار بفور، لأنه إذا قرّ فقد فارق موضعه، وكذلك فار بفور^(٦).

ومثله: مرّ بمرّ ومار بمور.

(١) ينظر: بقية الحافظيات ٢٧.

(٢) ينظر: اللسان (حس) ١٣٩/٦، و(عوس) ١٥١/٦.

(٣) ينظر: اللسان (جيب) ٢٤٩/١، و(جوب) ٢٨٥/١.

(٤) ينظر: بقية الحافظيات ٢٦.

(٥) ينظر: اللسان (هعع) ٣٧٢/٨.

(٦) ينظر: بقية الحافظيات ٢٦.

وَهَنٌ ؛ إِذَا بَكَى، وَهَانَ يَهُونُ بِمَعْنَاهُ.

وَحَرَّةٌ يَحْرَرُهُ، إِذَا قَطَعَهُ، وَحَازَهُ يَحْزُوهُ إِذَا اقْتَطَعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ،
كَمَا يَقُولُ ابْنُ جَنِّي (١).

وَقَالُوا: النَّرُّ، لِلشَّقِّ الَّذِي فِي الْأَرْضِ، وَالْقَوْرُ مثله.

وَزَحَّ الشَّيْءُ زَحْحًا ؛ أَي: دَفَعَهُ وَنَحَّاهُ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَمِنْهُ قَالُوا: زَاغَ الشَّيْءُ زَوْحًا،
وَأَرَاخَهُ (٢).

وَلَعَلَّ مِنَ الْمَفْكُوكِ بِالْوَاوِ قَوْلُهُمْ: رَأَيْتُ حَبَالِكَ وَرَأَيْتُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هُنَا
مَجْهُولَةٌ الْأَصْلُ فِي الظَّاهِرِ، لَا يَدْرِي أَوَاوُ هِيَ أَمْ بَاءٌ ؟ فَتَحْمِلُ عَلَى أَوْسَعِ الْبَاهِينَ،
وَهُوَ الْوَاوُ، لِأَنَّهَا غَالِبَةٌ عَلَى عَيْنِ الْكَلِمَةِ، كَمَا تَقْدُمُ ذِكْرُهُ فِي قَاعِدَتِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ
الْمَعْتَلِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

ثَانِيًا: الْفَكُّ فِي الْمَزِيدِ:

يَكْثُرُ الْفَكُّ بِالْيَاءِ فِي الْمَزِيدِ وَيَقْلُ بِهِ الْفَكُّ بِالْوَاوِ، لِأَنَّ الْمَزِيدَ أَثْقَلَ مِنَ الْمَجْرَدِ،
فَيُنَاسِبُهُ الْفَكُّ بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ مِنْ اخْتِهَا بِالْوَاوِ.
وَفِيمَا هَلِي أَمْثَلَةٌ لِلْمَفْكُوكِ مِنْهُ بِأَحَدِ الْحَرْفَيْنِ:
١- الْمَفْكُوكُ بِالْيَاءِ:

وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي صِيغَةِ (فَعَالٍ) اسْمًا لَا مَصْدَرًا، نَحْوُ: دَبَّاحٌ، وَأَصْلُهُ: دَبَّاحٌ،
فَفَكَّرُوا الْإِدْغَامَ بِقَلْبِ أَوَّلِ الْمُتْلِينَ يَاءً لِلتَّخْفِيفِ. وَبَدَلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ:
دَبَّابِيحٌ (٣).

(١) ينظر. بقية الحاضريات ٢٧.

(٢) ينظر. التهذيب (روح) ٤١٥/٢.

(٣) ينظر. سر الصناعة ٧٤٣/٢.

وكذلك: ديهوان، أصله: ديوان، التّون فيه لام، لقولهم دوت، وتوبوس في التّصغير.

ودينار، أصله: دينار لقولهم: دنانير.

وقيراط، أصله: قيراط، لقولهم: قراريط.

وشيرار، وله جمعان: فمن قال: شراريز، كان أصله: شرّار، ومن قال: شواريز، كانت الياء عنده في شيراز مبدلة من الواو وأصله: شورّاز، فلما سكّست الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء، فلما زالت الكسرة في الجمع، رجعت الواو، فقالوا: شواريز.

وديماس، وهو السّجن والسّراب، فمن قال في جمعه: دماميس كانت الياء في مفردة مفكوكة من الميم الأولى المدغمة في قولهم: ديماس، ومن قال: دياميس، لم تكن الياء في مفردة مفكوكة بالإبدال، بل هي مريضة للإلحاق به: «ميرداح»^(١).

وحلة الفلّ في ذلك كراهية التّضعيف مع الكسرة، فإن قيل في «ديهوان»: إنّ الفلّ بالإبدال فيه أذى إلى اجتماع الياء والواو مع سبق الأولى مهما بالسّكون، فهلا قلبت الواو ياء؟ قيل: إنّ إبدال الواو يلزمهم أن يقولوا: ديهان، فيعودوا إلى نحو ما فروا منه، وهو التّضعيف المسبوق بكسرة^(٢)، ولذا عطّلوا قاعدة اجتماع الواو والياء في هذا الموضع لضرب من الاستخفاف؛ لأن اجتماع التّضعيف والكسر أثقل من اجتماع الواو والياء مع سكون السّابق منهما.

ويرى بعض الباحثين المعاصرين في «دينار» وأشباهه أنّ التّعيير فيه هو من باب احتزال المشدّد والتّعويض عنه بمدّ حركة الحرف السّابق^(٣).

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش - ٢٦/١.

(٢) ينظر الحاصل ١٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش - ٢٦/١٠.

(٣) ينظر: أثر القرون في الصّوتية ٣٥٥.

ويرى بعضهم أن المشدّد خُفّف ومُدّت الكسرة قبله لتكون كسرةً طويلة عوضاً عن ذلك التّخفيف^(١)؛ لأنّهم يرون أنّ الحرف للمشدّد حرف واحد أطيل زمه، وأنّ المعتلّ المسبوق بحركة من جنسه هو جزء من تلك الحركة، ويسمونها: حركة طويلة. ومذهب القدماء في المشدّد أرجح كما تقدّم في مصطلح: «التّشديد» في التمهيد، وقد رأيت بأخرة دراسة صوتيّة تحليليّة للدكتور داود عبده^(٢) رجّح فيها مذهب القدماء في الحرف المشدّد.

ب- المكوك بالواو:

وهذا أقلّ من سابقه لثقل الواو، ومنه قولهم: انقضّ الجدار وانقاض، وأوّل المثّلين في الأخير مكوك بإبدال واو، وتقدير «انقاض» قبل الإعلال «انقوض» فقلّبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ومنه قولهم: نقوض البناء أي: نهدم مكانه.

ومثله: الحجب الشيء وانجاب، بمعنى انقطع، أو انخرق، فكّ ثانيهما بإبدال أوّل مثليه واو، ثم حدث فيه من الإعلال ما حدث في سابقه.

المبحث الثاني: الفك بحرف صحيح:

فك التضعيف بحرف صحيح هو أكثر مواضع هذه الدراسة خفاءً، لصعوبة القطع به لاحتمال الترادف أي: أن يكونا أصليين، وقد وجدت من يقول به من القدماء، فيرى أن «الدّعق» مكوك من «الدّق» كما سيأتي في (الفك بالمعين) في هذا المبحث.

ورأيت في الدارسين المعاصرين من يُقدم على القول به - أعني الفك بحرف صحيح

(١) ينظر: الخفاف والتعويض ٣٨٨.

(٢) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية ٢٥

- إقداماً لا تهيّب معه، وخاصةً الفكّ ببعض الحروف التي تشبه حروف العلة في بعض صمغاتها، كالتون والميم والراء، ومن أولئك الدكتور إبراهيم اتيس في كتابه (في اللهجات العربية) والدكتور فوزي الشايب في (أثر القولين الصوتية في بناء الكلمة العربية) والدكتور أحمد هريدي في (ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي) والمستشرق هورفيتس Hurwitz في بحثه: *Determinatives in Semitic speech* الذي يفترض فيه أن تكون الكلمات الكبيرة البنية التي تشتمل على راء أو ميم أو نون أو لام قد تولدت نتيجة المخالفة بين صوتين متماثلين. ومثل لذلك بالكلمات الآتية: حرجل (حجل)، وجلمد (جمد)، وفلطح (فطح)، وعكب (عكب)، وعرقب (عقب)، وقرمط (قسط)، وهو يؤيد افتراضه بقوله: «يوجد غالباً - مقابلات مضعفة للصيغ السابقة، وهذا يعني أن العقل السامي كان يعتبر هذه الصيغ للمزودة مقابلة للصيغ المضعفة»^(١). كما يخرج بنتيجة ملخصها «أن الحروف المائعة تعدّ عادة وسيلة مخالفة للتضعيف في الصيغ المضعفة القديمة».

وفيما يلي أمثلة للمفكوك بحرف صحيح:

أولاً: الفكّ بالتون:

المفكوك بالتون كثير، لعلّ نأتي على ذكرها بعد عرض الأمثلة، فمثلاً فكّ بالتون قولهم: الجرّنة والجرّنة، قال ابن سيده: «الجرّنة والجرّنة: الكثير، يقال: عليه هيال جرّنة... وإنما قالوا: جرّنة كراهية التضعيف»^(٢)؛ أي: فكّوه بقلب أول المثليين نوناً. وقالوا: القُبر والقُبيرة، فأرادوا تخفيفهما بالفكّ بالتون، فقالوا: القُسِير والقُسيرة، وهو ضرب من الطير^(٣).

(١) ص ٤٨، ٤٩.

(٢) (هكيم) جرب) ٢/٢٨٢.

(٣) ينظر: اللسان (قبر) ٥/٦٩.

وقالوا: السببة: الدهر، وخففوه فقالوا: السببة^(١).

ومنه قولهم للذي يؤكل: الرز والرتز، وهي لغة لعبد القيس^(٢). قال ابن سيده في مادة: (رز): «الرز والرتز: لغة^(٣) في الأرز، الأخيرة لعبد القيس، وإنما ذكرتها هنا لأن أصل رتز: رز، فكرهوا التشديد، فابدلوا من الزاي الأولي نونا، كما قالوا: إنجاص في إجاص، وإن لم تكن النون مبدلة فالكلمة ثلاثية^(٤)». يعني: غير مضعفة.

ومثله: الحظ والحظ، ونقل أبو حيان عن كتاب «التصريف» لأبي العلاء المعري قوله: «قال قوم: إن من العرب من يبدل من أول المدغم المضعف نونا، فيقولون في حظ: حنظ^(٥)».

ومنه: الإجار والإجار، وهو السطح الذي ليس حوله ما يرد الساقط عنه، قال ابن منظور: «والإجار، بالتون، لغة فيه^(٦)». أي: أنهم فكروا أول المشلون بإبداله نونا ليخف اللفظ.

ومثله: الإجاص والإجاص، وهو نوع من الثمر.

والإجانة والإجانة، وهي المكن^(٧).

والأثرج والأثرج، وهو شجر طيب الرائحة.

(١) ينظر: المجهرة ١/٣٤١.

(٢) ينظر: الصحاح (أرز) ٢/٨٦٣.

(٣) الوجه أن يقول: لعنان.

(٤) المحكم (رز) ٩/٩.

(٥) الارتشاف ١/٣١٥.

(٦) اللسان (أجر) ٤/١١.

(٧) ينظر: اللسان (أجر) ١٣/٨.

ودهب بعض الباحثين إلى أن الخنزير أصله الخنزير^(١)، وأن العكبيوت والسببة أصلهما: العكبيوت والسببة^(٢).
ولعل أصل القنقذ: القنقذ.

ومثل هذه الأمثلة كثير في العربية، لا مجال لحصرها في هذه الدراسة الوجيرة، ففكّ التضعيف بالنون ظاهرة لغوية معروفة في أكثر اللغات السامية، واللهجات القديمة في العراق والشام وغرب البحر الأحمر. يقول بروكلمان عن المخالفة بين الأصوات - ومنها فكّ التضعيف - إنها تقع في كل اللهجات، ولاسيما في الآرامية، وذلك كثير في المداعبة على الآخر، وفي الآشورية؛ بفكّ التضعيف في الأصوات الأسنانية والفارسية بإقحام نون؛ ففي آرامية العهد القديم: tidda > tinda (ستعرف) ... وفي الأمهرية والآشورية توجد هذه المخالفة كذلك بين الأصوات المضعفة^(٣).

وقد ربط الدكتور فوزي الشائب بين ظاهرة المخالفة بفكّ بالنون وزيادة النون في بعض الصيغ في العربية، فجعل النون في الصيغ المزيدة بها عوضاً عن اختزال الحرف، باصطلاحه؛ أي: حرماً مفكوكاً بالإبدال من أحد المثليين، وذكر من أمثلة ذلك مما يصلح لهذه الموضع - أعني الفكّ بإبدال أول المثليين - بعض الأبسية، منها^(٤):

- ١- (فَعَلَّل) نحو: حَجَنَفَلْ وَغَضَنَفَر، أصلهما: عنده: حَجَنَلْ وَغَضَنَفَر.
- ٢- (فَعَلَّى) نحو: حَبَنَطَى، وَسَبَنَدَى، أصلهما عنده: حَبَطَى، وَسَبَدَى.
- ٣- (أَفَعَلَّل) نحو: أَفَعَسَسَ، وَأَخَرَجَجَمَ، أصلهما عنده: أَفَعَسَسَ، وَأَخَرَجَجَمَ.
- ٤- (أَفَعَلَّى) نحو: أَحَرَنَبَى، وَأَحَبَنَطَى، أصلهما عنده: أَحَرَبَى، وَأَحَبَطَى.

(١) ينظر: أثر الفرائض الصوتية ٣٧٥.

(٢) ينظر: أثر الفرائض الصوتية ٣٧٢.

(٣) هذه اللغات السامية ٧٥، ٧٦.

(٤) ينظر: أثر الفرائض الصوتية ٣٧٧.

فورد هذه الأبنية على الأصل عنده على التوالي: (فَعَّلَل) و(فَعَّلَى) و(أَفْعَلَل) و(أَفْعَلَى).

وأصاف إلى تلك الأبنية وزنين مما جاء على أربعة أحرف مما ثانيه نون، يرى أنهما من الممكوك، وهما:

- ١- (فَعَّلَل) نحو: جَعَدَل، فهو قبل الفك جَدَل، وكذلك: عَنَسَل وعَنَبَل.
- ٢- (فُعَّلَل) نحو: جُنْدُب وعُنْصُر، فالأصل عنده هو المشدّد: جُنْدُب وعُنْصُر، والنون عوض عن الجزء المختزل، أي: فُكَّ بها التضعيف.

وهو يرى - في الجملة - أن «كل الصيغ الاسمية التي زيدت النون في حشوها... الأصل فيها التشديد، والنون فيها تعويض عن الجزء المختزل»^(١).

ويظهر لي أن في هذا الإطلاق نوعاً من العلو، يؤدي إلى إلغاء زيادة النون حشواً، ولعلّ الصحيح إقرار زيادة النون حشواً، والاكتفاء بالحكم على ما ورد فيه صورتان من الألفاظ، أعني الأصل والممكوك في اللفظ الواحد، ولغائل أن يقول: إن اللغة لا يحاط بها، فلعلّ الأصل المشدّد في بعضها هو مما لم تحفظه معاجم اللغة، وقد فاتها من لغة العرب ما فاتها، مما لم يسمعه جنّاع اللغة، أو هو مما درس في الزمن الأوّل، وتوسمي، واستغفرت عنه اللغة بفرعه، وقد درس من كلام العرب كثير، كما يقول الكسائي^(٢).

وهذا وجه من القول لا يردّ، ولكن يمكن أن نطمئن إلى شيء مما سمع من مزيد النون في حشوها، مما جاء على بناء (فَعَّلَى) نحو: «زُوْثِرِي» وهو المتحدّق المتكاوس، والأصل فيه: «زُوْزَى» وهو مسموع^(٣).

(١) أثر العرواني الصّوتي ٢٧٧.

(٢) ينظر: التهذيب (مسح) ٣٤٧/٤، واللسان (مسح) ٥٩٤/٢.

(٣) ينظر: اللسان (زوز) ٣٥٩/٥.

وكذلك مما جاء على بناء (فُعُنْلى) مثل: «حُطُنْى» وهو الظهر، أصله: حُطُنْى، وهو مسموع^(١).

ومما جاء على بناء (فُنْعُول) مثل: «خَرْثُوب» أصله: خَرْثُوب، وهو شجر اليسوت، قال فيه ابن سيده: «واراهم أبدلوا النون من إحدى الرأى كراهية التضعيف، كقولهم: إتهامة في: إتهامة»^(٢).

ونقائل أن يقول: إن مثل هذه الأبنية يأتي منها المفكوك بالنون كالأبنية السابقة، ويأتي منها المزيد بالنون من غير فك، فعمل منه ما لم يسمع فيه الأصل المضعف. فأقول: هذا حق.

وهلة كثرة الفك بالنون أنها تشبه حروف العلة (المد واللين) في أشياء، منها الغنة التي في النون، فهي كاللين في حروف العلة، ومنها اجتماعها في الزيادة معهن ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد^(٣)، كما في: شَرْتَبْتُ وشُرَابْتُ، وهو الغليظ الكفّين، وعَصَنْصَرَ، وعَصَيْصَرَ، اسم موضع، وأنها تكون علامة للجمع في نحو: قُمْنُ جواربك، كما قالوا: قاموا إخوانك، على لغة (أكلوني البراغيث) وتكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة، والالف تكون علامة للرفع في المثني، والوار علامة للرفع في الجمع السالم، والياء علامة للنصب والجر في الجمع السالم والمثني، وتكون النون ضمير الفاعلات في نحو: الهندات يُمْنُ كما تكون الواو ضمير الفاعلين، إذا قلت: الزيدون يقومون، وتكون الياء ضميراً للفاعل إذا قلت للمخاطبة: أنت تقومين^(٤)، ولهذه المشابهة كثر الفك بها.

(١) ينظر: اللسان (خطب) ١/٣٢٣.

(٢) المحكم (حرب) ٥/١١٠.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٢/٤٣٨، ٤٣٩.

(٤) ينظر: شرح التصريف للشمسني ٥٤٣-٥٤٦.

ثانياً: الفلک بالراء:

وهو قليل في العربية، وقد ذكر بعض الباحثين أن بعض الرباعيات قد تكونت بإضافة الراء إلى الثلاثي نتيجة للمخالفة الصوتية الناتجة عن فك التضعيف، كما في «قَرَطِم» قالوا: أصلها: «قَطِم» وزعموا أن «قَرَطِب» مفكوكة من «قَطِب»^(١). وذكر الدكتور رمضان عبدالتواب - رحمه الله - أن أصل «قَرَنَيْط» «قَبَيْط»^(٢)، فيكون الفلک فيهما بالراء.

ثالثاً: الفلک بالعين:

وهو نادر، ولعل من أمثله قولهم: الدَّق والدَّعَق، فُلبت الأولى من المشدّد عيناً للتخفيف، وقد أشار إلى ذلك بعض اللغويين القدامى، ووصفهم ابن سيده بأنهم من ضَعْفَةِ أهل اللّعة، قال: «وقال بعض ضَعْفَةِ أهل اللّعة: الدَّعَق: الدَّق، والعين زائدة، كأنها بدل من القاف الأولى، وليس بصحيح»^(٣). وراي ابن سيده يتفق مع رأي جمهور القدامى في أن العين لا تزداد ولا تبدل من القاف، إلا أن فكرة المخالفة الصوتية بالفلک ترجع رأي من أشار إليهم ابن سيده بالضّعفة، ولذا يرى بعض الباحثين المعاصرين^(٤) أن العين قد تستخدم لتحقيق المخالفة بذلك التضعيف بها، وليس للزيادة.

رابعاً: الفلک بالسين:

وهو نادر - أيضاً - ومثاله: «اسْتَحْذَ» وأصله: «اتَّحَذَ» وقد فطن إلى ذلك سيبويه، قال: «وقال بعضهم: استخذ فلان أرضاً، يريد اتَّحَذَ أرضاً، كأنهم أبدلوا

(١) ينظر: نشوء الفعل الرباعي ٤٣.

(٢) ينظر: الحى العامة والتطور اللغوي ٤٠.

(٣) المحكم (دعق) ٩٨/١.

(٤) ينظر: ظاهرة مخالفة الصوتية ٧٩.

السَّيْنِ مَكَانَ النَّاءِ فِي اتَّخَذَ، كَمَا أَبْدَلُوا حَيْثُ كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَكَانَتْ نَائِيْنِ،
فَأَبْدَلُوا السَّيْنَ مَكَانَهَا كَمَا أَبْدَلْتَ النَّاءَ مَكَانَهَا فِي سِتٍّ^(١)، وَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا كِرَاهِيَةَ
التَّصْغِيفِ^(٢).

وَوَافَقَهُ الْمَبْرَدُ - فِيمَا نَسَبَ إِلَيْهِ^(٣) - وَابْنُ سَيْدٍ^(٤).

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِيهِ وَجْهَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ: «أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ
(اسْتَتَّخَذَ) أَي: اسْتَفْعَلَ، فَحَدَفْتَ النَّاءَ الثَّانِيَةَ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْمَعْلُ، كَمَا حَدَفْتَ
النَّاءَ الْأُولَى مِنْ قَوْلِهِمْ: تَقَى يَتَّقِي، وَأَصْلُهُ: اتَّقَى يَتَّقِي، فَحَدَفْتَ النَّاءَ الْأُولَى الَّتِي
هِيَ فَاءُ الْمَعْلِ^(٥)».

(١) لَأَنَّ أَصْلَهَا: سَدَسٌ.

(٢) الْكِتَابُ ٤/ ٤٨٣.

(٣) يَنْظُرُ الْلسَانُ (أَخَذَ) ٣/ ٤٧٤.

(٤) يَنْظُرُ الْمُحْكَمُ (أَخَذَ) ٥/ ٩٢.

(٥) سِرُّ الصَّنَاعَةِ ١/ ١٩٨.

الفصل الثّامن

الفكّ بإبدال ثقف المثلث

والفكّ في هذا الموضع يكون بحرف معتل ويكون بحرف صحيح أيضاً، وفيما يلي تفصيل النّوعين:

المبحث الأوّل: الفكّ بحرف معتل:

المفكوك بالياء هو الكثير الغالب فيما فكّ فيه ثاني مثليه، لأنّ الفكّ في ثاني المثليين يكون غالباً في لام الكلمة، مثل: أمّلك وأملّى، أو ما يشبه اللّام، وهو الحرف الثالث من الثلاثي مضعّف العين قبل تحويله بالفكّ إلى الرّباعي المضاعف، مثل: حُفّت وحَفَحْتُ، كما سيأتي، واللّام موضع ثقل، فكثرت الفكّ بالياء، لأنّها أحفّ من الواو، ألا ترى أنّ الياء تعلب على الواو في لام الكلمة في عموم كلام العرب، ولذا حمل علماء اللّغة الالف المجهولة والهمزة المنقلبة مجهولة الأصل الواقعتين لأمّ على الياء ما لم يصادف ذلك إهمال الجذر اليائي، قال ابن جنّي: «الياء أعذب على اللّام من الواو عليها» (١).

والفكّ بالياء يكون في المجرّد ويكون في المزيد، ولا فرق في ذلك بين الأسماء والأفعال، لأنّ الكلمة المفكوكّة تتصرف فيأتي منها الفعل والاسم.

وفيما يلي عرض للمفكوك في هذا النوع، أعني: المعتل:

أولاً: المجرّد:

وتكاد تنحصر أمثلته في نوعين:

مجرّد الثلاثي.

ومجرّد الرّباعي المضاعف.

(١) المقنص في اسم الممرول ٢٥، واليهج ٨٥.

أ- مجرد الثلاثي:

ومن أمثله في الياء قولهم: لا أملاه ؛ أي: لا أمله، قال ابن منظور: «وهذا على تحويل التضعيف»^(١)، أي: على الفك بإبدال ثاني مثليه ياء وتحريك أولهما، وتقديره قبل الإعلال: لا أمليه، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلت ألباً.

ومنه: عبا الذئب بمعنى غب ؛ أي: جاءهم يوماً بعد يوم، وأنشد الأموي:

وفي بني أم ربه كمن على الطعام ما عبا غبيس^(٢)

قال الجوهري: «وغبا، أصله: غب، فابدل من أحد حرفي التضعيف الالف، مثل: ثَقَضِي، أصله: ثَقَضُ، بقول: لا آتيك ما دام الذئب يائي الغنم غباً»^(٣). وغباً في الإعلال كسابقه ؛ أي: أن أصله غبي، فقلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ويقول القائل: لا وربك لا أفعل كذا ؛ أي: لا وربك، فك التضعيف بإبدال ثاني المثليين ياء^(٤).

ومن أمثلة المعكوك بالواو قولهم في كل بحر أو نهر إذا فاض: طم يطم، وطماً يطمو، ويقال بالياء، أيضاً^(٥).

وقولهم: جل من بلده يجلّ جلولاً، وجلا يجلو جلأ^(٦)، وهو مفكوك بالواو، ثم أعلت لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١) اللسان (مثل) ١١/٦٢٩.

(٢) ينظر: الصحاح (غبيس) ٣/٩٥٥، ومجمع الامثال ٢/٢٣٩.

(٣) الصحاح (غبيس) ٣/٩٥٥.

(٤) ينظر: المختص ٢/٢٨٤، وشرح للفصل ١٠/٢٤، واللسان (روب) ١/٣٩٩.

(٥) ينظر: القلب والإبدال (صمن الكثر اللغوي) ٦٠: ٦١.

(٦) ينظر: القلب والإبدال (صمن الكثر اللغوي) ٦٠.

وقولهم: ذَر الشَّيْءَ يَذُرُهُ وذَرَاه يَذُرُوهُ^(١)؛ إذا أخذ به أطراف أصابعه ثم شره،
مطارت به الريح.

وقولهم: هَفَّ الرَّجُلُ يَهِفُّ هَفِيفًا، إذا أسرع في السير، وقالوا غي معكوكه
بالواو: هَمَّا يَهْقُو هَقْوًا^(٢).

ب- مجرد الرباعي للمضارع:

وهو ما مائل فاءه لامه الأولى وعمته لامه الثانية، مثل: «ذَهَذَهْتُ» الحجر، قالوا
فيه: ذَهَذَهْتُ الحجر فَتَذَهَذَى، أي دحرجته فتدحرج، قال ذو الرمة:

كما تَذَهَذَى من العَرَضِ الجَلَامِيدُ^(٣)

والعك في هذا لشانئ المثليين، وهي الهاء الثانية في «دهده» على الرغم من
انفصالها بحرف الدال؛ لأن تكرير الحرفين بمنزلة تكرير الحرف الواحد، كما يقول
سيبويه^(٤).

ومن هذه البابة «مَهْمَمْتُ» أصله: مَهْمَمْتُ، إذا قلت: مَهْ مَهْ، بمعنى:
اسكت، فالياء فيه بدل من الهاء الثانية، لكرامية التضعيف^(٥).

وكذلك فعلوا في: ضَوْضَيْتُ، وَفَوَّقَيْتُ، أصلهما: ضَوْضَوْتُ وَفَوَّقَوْتُ وقد نهى
على ذلك سيبويه، وبين طريقة الفك فيه وعلمته، قال: «ضَوْضَيْتُ وَفَوَّقَيْتُ بمنزلة
صَغَضَعْتُ، ولكسهم أبدلوا الياء، إذ كانت رابعة. وإذا كررت الحرفين فهما بمنزلة
تكرير الحرف الواحد، فلنما الراوان ههنا بمنزلة باعي خَصِصْتُ وراوي قُوَّةً؛ لأنك

(١) ينظر: اللسان (قرر) ٣٠٢/٤، و(خرا) ٢٨٢/١٤.

(٢) ينظر: اللسان (هفف) ٢٢٨/٩، و(هفا) ٣٦٢/١٥.

(٣) ديوان ذي الرمة ١٣٦٨/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٣/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢٥/١٠، ٢٦.

صاعفت، وكذلك: حاحيت وعاعيت وهاهيت، ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء؛ فصارت كأنها هي... كما أن دَهْدَيْتُ هي - فيما زعم الخليل - دَهْدَهْتُ، بمنزلة: دحرجت، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأنها في الخفاء والخفة نحوها، فابدلت كما أبدلت من الياء في هذه^(١).

ونقل ابن سيده «دَهْدَهْتُ» و«دَهْدَيْتُ» وأتتهما لغتان، قال: «فمن ذلك دَهْدَهْتُ الحجر ودَهْدَيْتُهُ، زعم الفارسي أنهما لغتان: الهاء في تميم، والياء في أهل العالية»^(٢).

ثانياً: المزيد:

ولا يكون الفك فيه إلا بالياء؛ لأنها في المزيد تكون رابعة فأكثر، وهو موضع ثقل، فناسب الفك فيه بالياء؛ لأنها أخف من الواو، كقولهم: أَمَلْتُ الكتاب، وإنما أصله قبل الفك: أَمَلْتُ، فابدلت اللام الأخيرة، وهي ثاني مثليه ياء هرباً من التضعيف^(٣)، وقد جاء هذا اللفظ في القرآن الكريم بالوجهين جميعاً، قال تعالى: ﴿وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٤)، وقال: ﴿فَهِى تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾^(٥).

ويرى ابن يعيش أنهما لغتان؛ لأن تصرفهما واحد، تقول: أَمَلْتُ الكتاب عليه إملاء، وأَمَلَهُ عليه إملاً، فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً بأولى من العكس^(٦). والحق أن تصرفهما جميعاً لا يمنع أن يكون أحدهما أصلاً للآخر، فقد يستقل الفرع من المفكوك وغيره بنفسه ويتصرف تصرف الأصل لكثرة استعماله، ولذا

(١) الكتاب ٤/ ٣٩٣.

(٢) المحصى ١٣/ ٢٨٧.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٢/ ٧٥٨.

(٤) سورة البقرة - الآية ٢٨٢.

(٥) سورة الفرقان: الآية ٥.

(٦) شرح المفصل ١٠/ ٢٤.

برى المعجميين يجعلون الفرع المعتل في جذر مستقل، مع قولهم بأن هذا من داك، مفكوك منه، ومحول عنه، أو مبدل منه، كما تقدم في كثير من الأمثلة فيما سبق من هذا البحث.

ومن المفكوك في المزيد قولهم: انتمى بالشيء، بمعنى: انضم به^(١)، قال كثير:

نرورُ امرئاً أما الإلهَ فوثقي وأما بفعل الصالحين فياتمي^(٢)

قال ابن الأعرابي: «أراد ياتم، فابدل ثاني المثليين ياء»^(٣)، وحرك أولهما بالكسرة، فيكون تقديره: ياتمي على وزن (يفعل) ثم حقه بالسكون، لثقل الحركة على المضارع المعتل في هذا الموضع، فقال: ياتمي.

ومنه: «داف» (دافي) مفكوك «داف» قال ابن سيده: «فأما قول الزجاج:

والنسرُ قد يَهَضُّ وهو دافي

فعلى محوّل التضعيف، وإنما أراد: وهو داف، فقلب الفاء الأخيرة ياء، كراهية التضعيف»^(٤).

قال ابن عصفور: «وليس قول من قال: إن الياء غير مبدلة من دال، وجعله من: الصدى، الذي هو الصوت بشيء، وإن كان أبو جعفر الرستمي قد ذهب إليه؛ لأن الصدى لم يستعمل منه فعل، محمله على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى»^(٥).
ومنه قولهم: ضاده وضاده، قال ابن بزرج: «يقال: ضادى فلاناً وضاده،

بمعنى واحد»^(٦).

(١) ينظر: اللسان (١١) ١٢/٢٦.

(٢) ديوان كثير ٣٠٠.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٦٠.

(٤) المحكم (دفع) ٩/٢٢٥.

(٥) الامتاع ١/٣٧٦.

(٦) اللسان (ضود) ٣/٢٦٧.

وحمل الدكتور فوزي الشايب كل ما جاء على (فعلَى) من الأفعال، نحو جعبي، وسلقي، وخطلي، وغنظلي على فك ثاني مثليه، قال: «فالأصل من هذه الأفعال ينبغي أن يكون: جَعَبَ وسلَقَ وخنَظَ وغنَظَ، وذلك لقولهم: جَعَبْتُ وسلَقْتُ وخنَظْتُ وغنَظْتُ، قال في اللسان^(١): وربما قالوا: جَعَبْتَهُ جعياً متجعباً، يريدون فيه الباء، كما قالوا: سَلَقْتَهُ من سَلَقَهُ^(٢)».

وقال: «وبعن بعد الباء ههنا عوضاً من صامت محذوف بمائل للمصامت السابق للباء، وذلك لأنه قد اطرء أو كثر التعويض بالباء عن أحد المثلين المتتابعين، ومن ثم فالباء عندنا عوض وليست زائدة زيادة محضة^(٣)».

وأراني لا أذهب إلى المدى الأقصى الذي ذهب إليه الدكتور الشايب حينما حمل كل ما ورد في كلام العرب من الأفعال في وزن (فعلَى) على هذا الباب أعني: فك ثاني مثليه، لأن كثيراً من ذلك يحتاج إلى سماع بثبته. كما أنني أفسر التفسير الطارئ على الكلمة بأنه فك ثاني للمثلين بالإبدال، وليس حذفاً وتعويضاً، ولكن الخلاف - هنا - يسير.

وبحمل الدكتور الشايب على هذا الباب - أيضاً - كل ما جاء على (فعلَى) نحو: خبطلي وسبندلي وقرئبي، فيكون أصل هذا البناء - إن صح هذا الرأي -: (فعلَل) وأصل تلك الكلمات: خبطط وسبندد وقرئرب، ثم خولف بين المثلين المتتابعين^(٤). وبالطريقة نفسها عند «الشايب» يحكم على ما جاء على (فعلَى) نحو: حبركّي وصبعطّي، أي: أن الأصل قبل الفك: حبركك وصبعطط، ثم خولف بين

(١) ينظر: اللسان (جعب) ١/٢٦٧.

(٢) أثر القراءات الصوتية ٣٦٦.

(٣) أثر القراءات الصوتية ٣٦٦.

(٤) ينظر: أثر القراءات الصوتية ٣٦٧، ٣٦٨.

المثلين، أي: فكّ ثانيهما بالإبدال.

وكذلك ما جاء على (أَفْعَلِي) مثل: احْرَثِي واحْبِنطِي^(١). ويحضر هذا ما رواه الأزهري عن اللحياني قال: «أَكْلَنْدَى الرَّجُلِ وَأَكْلَنْدَدٌ، إِذَا اشْتَدَّ»^(٢). والألف في كل ما تقدم من تلك الأوزان متقلبة عن ياء، وقد اعتلت لتحركها واعتاح ما قبلها.

ثالثاً: الجمع الأقصى:

باتي فكّ ثاني المثلين في بعض صيغ الجمع الأقصى تخفيفاً لاجتماع ثقلين الجمع والتضميم، ومنه:

١- (فَعَالِل) و(فَعَالِل)

ومنهما قولهم في جمع: «العُنْجُوج» وهو الرائع من الخيل، أو الجواد: عناجيج، وربما حذفوا الياء فقالوا: عناجج، على وزن (فَعَالِل) ثم فكّوا ثاني المثلين بالياء، فقالوا: عناجي، وأنشد ابن الأعرابي:

إِنْ مَضَى الْحَوْلُ وَلَمْ آتِكُمْ بِمَاجٍ نَهْتَدِي أَحْوَى طَبَرٍ^(٣)

وهو يروى: بمناجج، وبمناجي، فمس رواه: بمناجج، فإنه أراد: بمناججج، أي: بمناجيجج، فحذف الياء للضرورة، فقال: بمناججج، ثم فكّ التضميم بقلب ثاني المثلين ياء، فصار على وزن جوارج، والتثوين لتقصان البناء.

ومن رواه: عناجي جعله كقول القائل:

وَلِصَفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ^(٤)

(١) ينظر: أثر القراءتين الصوبية ٣٦٧.

(٢) التهذيب (كلند) ١٠/٤٣٣.

(٣) ينظر: اللسان (عنج) ٢/٣٣٠.

(٤) ينظر: اللسان (عنج) ٢/٣٣٠.

٢- (مفاعيل)

ومنه «مآيم» في قول الشاعر فيما حكاه ثعلب:

فلولا سِلاحِي عندَ ذاكَ وعِلْمَتِي

لرُحْتُ وفي رأسي مآيمٌ تُسِيرُ^(١)

وهو جمع: آمة، وهي الشجّة التي تبلغ أمّ الدماغ، وأصله: مآم، فكَرَة التصحيف فيه، فصّكه بإبدال الميم الثانية ياء، فقال: مآمي على وزن (مفاعيل) ثم قدّم لام الكلمة على عينها، على طريقة القلب المكاني، فقال: مآيم^(٢).

٣- (فَاعِل)

ومنه قولهم في جمع: ديجوج، وهو الليل المظلم: دهاج، وأصله: دهاجيج، ثم حذفت الياء، فقالوا: دهاجج، فقلّبوا ثاني المثليين ياء تخفيفاً فقالوا: دهاج، فصار من قبيل المنقوص^(٣).

٤- (أَفَاعِل)

ومنه قولهم في جمع الحفظ: أحفظ على وزن (أفعل) جمع قلّة، وجمعوه جمعاً أقصى فقالوا: أحافظ، وهو منقوص، وأصله قبل فكّ ثاني المثليين: أحافظ. وله وجه آخر، وهو أن يكون الفك وقع في جمع القلّة، فقالوا: أحفظ، بعد الإعلال، ثم جمعوا المفكوك فقالوا: أحافظ^(٤).

(١) ينظر: اللسان (٩م) ١٢/٢٣.

(٢) ينظر: اللسان (٩م) ١٢/٢٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٦.

(٤) ينظر: اللسان (حفظ) ٧/٤٤٠.

المبحث الثاني: الملك بحرف صحيح:

أولاً: المجرّد:

وهو أكثر حماء من المفكوك بحرف معتل، لاحتمال الترادف، وتقارب الأصلين،
ولكن حملة على المفكوك وجه مقبول، ولعلّ منه: قولهم: نصّ فلان الشيء؛
أي: رفعه، وكلّ ما أظهر فقد نصّ؛ أي: رفع وأقيم، فيكون قولهم: نصّب فلان
الشيء، أي: رفعه وأقامه (١) مفكوكاً منه.

ولعلّ منه أيضاً: بثّ الشيء، وبتره: قطعه.

وبثّ الشيء، وبثره: فرقه.

وثعّ الماء، وثعبه: أجراه.

وبقّ الشيء، وبقره: شقه وفتحه.

وثلّه، وثلمه: أفسده.

وجذّه، وجذمه: قطعه.

وخزّه، وخزمه: خرّمه.

وصدّ عن الشيء، وصدف عنه.

وهذّه، وهدمه.

ورصّه، ورصفه.

وشمّ بأنفه، وشمخ به.

ولبّ في المكان، ولبث فيه.

وكلّ ذلك يبدو مفكوكاً فيه المضعف بقلب ثاني مثليه حرفاً صحيحاً، ومثله
كثير، وفي بعضه حماء، أو تغيير يسير في دلالة للمفكوك لا تبعده عن أصله المضعف.

(١) ينظر: الصحاح (نصب) ٢٢٤/١، و(نص) ١٠٥٨/٢.

ومن الخفي منه «يَسَنُّ» في قولهم: حَسَنَ يَسَنُّ، قيل: إنه إتياع، وقيل: إن نونه رائدة، أو معكوكة من تضعيف السين، وأصله: يَسُّ. قال أبو علي الفخاري: «يجوز أن تكون النون في يَسَنِّ زائدة، كما زادوا في قولهم: امرأة خَلَبْنِ، وهي الخلابة، وياقة عَلَجِي، من التَّعْلَج، وهو الغَلَطُ... فكان الأصل في يَسَنِّ: يَسَّ، ونسب مصدر يَسَمْتُ السَّوِيقَ أَيْسَهُ يَسَّ، فهو ميسوس؛ إذا لَتَّتَهُ يَسَمَنُ أو زهت ليكمل طيبه، فوضع اليَسُّ موضع الميسوس، وهو المصدر، كما قلت: هذا درهم ضرب الأمير، ترهد مضروبه، ثم حذفت إحدى السينين، وزيد فيه النون، ونسب على مثال حَسَن، فمعناه حَسَنٌ كامل الحَسَن.

وأحسن من هذا المذهب الذي ذكرناه أن تكون النون بدلاً من حرف التضعيف؛ لأن حروف التضعيف تبدل منها الياء مثل: تظنيت وتقضيت وأشباههما... فلما كانت النون من حروف الزيادة، كما أن الياء من حروف الزيادة، وكانت من حروف البدل كما أنها من حروف البدل، أبدلت من السين، إذ مذهبهم في الإتياع أن تكون أواخر الكلم على لفظ واحد، مثل: القوافي والسجع، ولتكون مثل: حَسَن. ويقولون: حَسَنٌ قَسَنٌ، فعمل بقَسَن ما عمل ببَسَن، على ما ذكرنا، والقس: تتبع الشيء وطلبه، فكأنه حَسَنٌ مقسوس؛ أي: متبوع مطلوب»^(١).

وما ذهب إليه الفخاري هنا في توجيه: «يَسَن» و«قَسَن» ومن أمر الفلك فيهما وجه مقبول، نقله بعض العلماء^(٢)، من غير اعتراف عليه، ولا بإياه المعنى والتحليل اللغوي للكلمتين، على الرغم من خفاكه.

ثانياً: المزيد:

وأعني بالمزيد هنا الأصل المضعف قبل فك تضعيفه، ويبرز الفلك فيه في ثلاثة أوران: (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فَعُول / فَعُول) وما تصرف منها:

(١) أملي الفخاري ٢/ ٢١٦، ٢١٧.

(٢) ينظر: الزهر ١/ ٤١٦، ٤١٧.

١- (فعل)

بعد هذا التورن أحد أصول ما يعرف عند الصرّفيين بالرّباعي المضاعف، مثل: حُثِّثَ ورُكِّلَ، وقد تباينت آراؤهم أو مذاهبهم فيه، على نحو ما فصلته في بحث «الرّباعي المضاعف في العربية».

ومن أبرزها مذهب الكوفيّين^(١)، وبعض البصريّين^(٢)، وخلاصته أنّ الرّباعي هو ثلاثي الأصول، أي: أن أصل: زلزل مثلاً: زلّل، وأصل صرّصر: صرّر، بتضعيف العين، فاستثقل اللفظ لتوالي الأمثال الثلاثة، ففكّ ثاني الأمثال بإبداله حرفاً من جنس الحرف الأوّل في الكلمة، وهو فاؤها.

فأصحاب هذا المذهب لا يأخذون به على إطلاقه في كلّ رباعي مضاعف، بل يقفون به على ما كان ثالثه صالحاً للسقوط مع سلامة المعنى، نحو: كَفَّهْ وَكَفَّكْفَهْ، وَكَبَّهْ وَكَبَّكَبَهْ، أي: قلبه، وحثّه وحثّثه، فالحرف الثالث بدل من التضعيف في: كَفَّفَ، وَكَبَّبَ، وَحَثَّثَ، للتخفيف.

ومن هذا «تَمَلَّلَ» الرّجل، أي: تقلّب في فراشه، أصله: تَمَلَّلَ، ففكّ التضعيف بإبدال ثاني أمثاله حرفاً من جنس فائه، وهو الميم^(٣).

ويقول الجوهري في قولهم: وَخَبَّخَبُوا عَنْكُمْ من الظّهيرة، بمعنى: أبردوا، موضحاً فكّ التضعيف وعلة: «أصله: خَبَّبُوا، بثلاث ياءات، أبدلوا من الياء الوسطى خاء للفرق بين (فعلل)^(٤) و(فعل) وإنما زادوا الخاء بين سائر الحروف لأن في الكلمة خاء، وهذه علة جميع ما يشبهه من الكلمات»^(٥).

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٢/ ٤٦٧، والأهمد للأنباري ٢٣٦، والاقتضاب ٢٣٤.

(٢) ينظر: سرّ الصناعة ١/ ١٨١.

(٣) ينظر: اللسان (ملل) ١١/ ٦٣٠.

(٤) في الصحاح ١/ ١١٨: مغلل، وهو مخيف.

(٥) الصحاح (خبب) ١/ ١١٨.

ويرى جمهور البصريين أن ذلك رباعي، وأن الحرف الثالث فيه أصل ليس مبدلاً من غيره، بل هو اللام الأولى للرباعي^(١).

ب. (فَعَّلَل)

ومما جاء عليه صَمَحَ ودمَكَ، قيل فيهما بعد الفك: صَمَحَ ودمَكَ، وهذا هو مذهب الكوفيين، ذكره أبو البركات الأنباري^(٢).

وعلمته عندهم أن العرب استعملوا جمع ثلاثة أحرف متجانسة، فأبدلوا ثاني الأمثال منها حرفاً من جنس الحرف الثاني في الكلمة، وهو العين.

وانكر ذلك البصريون وجعلوه من الثلاثي المزيد بتكرير عينه ولامه، على وزن (فَعْلَعَل) واحتجوا بأسور ذكرها أبو البركات الأنباري في «الإنصاف»^(٣). ومذهب الكوفيين يتسق مع طريقة العرب في تخفيف الأمثال بفك التضعيف، وهو باب واسع في العربية.

ج- (فُعُول / فُعُول)

ومثال ذلك: «ذُرُوح» قالوا فيه بعد فك ثاني مثليه بقلبه نونا: ذُرُوح^(٤). ومنه: الحُرُوب والحُرُوب، وهو شعر الينبوت، وأحدثه خُرُوبَة، قالوا فيه بعد الفك: خُرُنُوب وخُرُنُوب وخُرُنُوبَة. قال ابن سيده: «وأراهم أبدلوا النون من إحدى الرأهين كراهية التضعيف، كقولهم: إنجانة، في إنجانة»^(٥).

ويرى البصريون أن النون زائدة، وليست مبدلة، ووزنه عندهم: (فُعُول) لأن النون في موضع تطرد فيه زيادتها، وهو أن تكون ثلاثة ساكنة، غير مدغمة في مثلها

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٩٤، والكامل ١/ ٨، ٩، والنصف ٢/ ١٧٨.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٨٨-٧٩٢.

(٣) ٢/ ٧٩٢.

(٤) ينظر: الإبدال لابن الطيب اللعوي ٢/ ٩٤.

(٥) المعجم (حرب) ٥/ ١٠٩، ١١٠.

الفصل الثالث الفكّ بإبدال ثالث الأمثال

يقع الفكّ في هذا النوع في لام الثلاثي المضعف عند تضعيف عيمه، إذ يتوالى فيه ثلاثة أحرف متماثلة، وهو المشهور عند علماء العربية القدامى في ظاهرة الفكّ بالإبدال.

والعكّ في هذا النوع لا يكون إلا بحرف العلة، وهو الهاء خاصة؛ لأنّ الفكّ في موضع اللام وهو موضع ثقل، والهاء أخفّ من الواو. وقد عقد له سيبويه باباً، سمّاه: «باب ما شذّ فابدل مكان اللام الهاء لكراهية التضعيف»^(١).

وعقد له ابن السكيت باباً سمّاه: «باب حروف المضاعف التي تقلب إلى الهاء»^(٢). ومن أبرز أمثله التي يتداولها أهل اللغة:

«تَطَلَّيْتُ» واصله قبل العكّ والإبدال: تَطَلَّيْتُ، لانه (تَفَعَّلْتُ) من الظنّ، توالى فيه ثلاث نونات: العين المضعفة واللام، فأنثروا تحفيفه بقلب ثالث الأمثال، وهذا المبدل هو الثالث، لأنّ التّون الأولى المشددة حرفان، وليس حرفاً واحداً، وقد نصّ ابن مالك على أنّ المنكوك بالإبدال في هذا هو الحرف الثالث^(٣).

ومنه: «قَصَّيْتُ» أظفاري، أي: قَصَصْتُها^(٤). و«تَفَضَّيْتُ» من الفضّة، حكاه ابن سيده عن سيبويه، قال: «أراد: تَفَضَّضْتُ، ولا أحري ما عني به؟ اتخذتها أم استعملتها؟ وهو من تحويل التضعيف»^(٥).

(١) الكتاب ٤ / ٤٢٤.

(٢) القلب والإبدال (خمس الكثر اللغوي ٥٨-٦٦).

(٣) ينظر: التسهيل ٣١٦.

(٤) ينظر: أمالي ابن السكيت ١٧٢/٢.

(٥) المحكم (فصص) ٨ / ١١٠.

ومنه : « تَمْحِي » العظم ؛ أي : تَمْخِخُه ، وكذلك « يَتَسَّى » في قراءة حمزة الزبّات والكسائي في الوصل ﴿ لَمْ يَتَسَّنْ ﴾^(١) ، أصله : لَمْ يَتَسَّنْ . قال ابن جني . « قرأتُ عليّ أبيّ عليّ بإسناده عن أبيّ عبيدة ، قال : سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول : ﴿ لَمْ يَتَسَّنْ ﴾ لم يتغير ، هو من قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ ﴾^(٢) أي . متغير ، فقلت له : ﴿ لَمْ يَتَسَّنْ ﴾ من ذوات الياء ، و ﴿ مَسْنُونٍ ﴾ من ذوات التضعيف ، فقال : هو مثل تَقَطَّيْتُ ، وهو من الظن . وأصله على هذا القول : لَمْ يَتَسَّنْ ، قلبت النون الأخيرة ياء هرباً من التضعيف ، فصار : يَتَسَّنِي ، ثم أبدلت الياء ألفاً ، فصار : يَتَسْنِي ، ثم حذفت الألف للجزم فصار : لَمْ يَتَسَّنْ »^(٣) .

ومنه : « تَسْرِيَت » الجارية ، قال الأصمعي : أصله : تَسَرَّتْهَا ، من السَّرَ ، وهو النكاح ، قال امرؤ القيس :

أَلَا زَعَمْتَ بِسُبَامَةِ الْيَوْمِ أَنِّي كَبَرْتُ وَأَنْ لَا يُحْمِنُ السَّرُّ أَمْثَالِي^(٤)

وقال تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوا مِنْ سِرًّا ﴾^(٥) أي : نكاحاً ، فابدل من الرّاء ياء^(٦) ، و « سُرِّيَّة » (فُعْلِيَّة) منه ، فابدلوا من الرّاء الثالثة ياء وضمّت السين للفرق بين الحرّة والامة توطأ ، وقبل : هو (فُعْلِيَّة) من السُّرور ، وذلك أنّ صاحبها يُسَرُّ بها^(٧) ، أو من : سرقة الشيء : أهلاه^(٨) ، أو من السَّرَّ : لأنّ الرجل يُسَرُّها عن زوجته ؛ أي : يسترها^(٩) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٩ .

(٢) سورة الحجر الآية ٢٦ .

(٣) مرّ الصنّاعة ٧٥٨/٢ .

(٤) ديوان امرؤ القيس ٢٨ ، ٦٧٧ ، وينظر : عمالي ابن الشجري ١٧٢/٢ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢٢٥ .

(٦) ينظر : أدب الكتاب ٦١٤ .

(٧) ينظر : شرح المعصّل لابن عمير ٢٤/١٠ ، ٢٥ .

(٨) ينظر : مرّ الصنّاعة ٧٥٦/٢ .

(٩) ينظر : التبصرة ٨٣٥/٢ .

ومما فكّ ثالثة: قولهم: «تَلْعَيْتُ» أي: أكلت اللعاعة، وهي بقلة تؤكل، أو كلّ ساتّ لَيْن من أحرار البقول، وأصله قبل الفكّ والإبدال: «تَلْعَعْتُ».

ومنه: «تمطّى» قال تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾^(١). أصله: يتمطّط، أي: يتبعثر.

وكذلك «دَسَّاهَا» قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مِنْ دَسَّاهَا﴾^(٢) أي: أحفاهها، والأصل: دَسَّسَهَا.

ومنه: «تَحَسَّى» أصله قبل الفكّ والإبدال: تَحَسَّنَ، قال الشاعر:

نَحَسَّى عَلَيْكَ النَّفْسُ مِنْ لَاعِجِ الْهَوَى وَكَيْفَ تَحْتَبِهَا وَأَنْتَ تُهَيِّئُهَا^(٣)

ومنه: «المُعْصَى» في قوله الشاعر:

قَطَعْتَ الدُّهْرَ كَالسُّهْمِ الْمُعْصَى تَهْدُرُ فِي دَمِشَقٍ وَلَا تَرِمُ^(٤)

قال العسكري: «يعني: المحبوس في العتّة، وأصله: المُعْتَن، كما قيل في المنطق: المُنْظَنِي»^(٥).

وكذلك: «نَقَضِي» البازي، في قول العجاج:

نَقَضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ^(٦)

وهو (نَقَضَ) من الانقضاض، وأصله: «تَقَضُّضٌ» ولكنه فكّ ثالث الأمثال بإبداله هاء، ثم كسر ما قبل الياء.

(١) سورة القيامة الآية ٣٣.

(٢) سورة الشمس الآية ١٠.

(٣) ينظر: الصحاح (حنا) ١/٢٣٢١.

(٤) ينظر: جوهرة الأمثال ١٦٧/٢.

(٥) ينظر: جوهرة الأمثال ١٦٧/٢.

(٦) ديوان العجاج ٥٢.

ومنه قولهم: رَبُّ الصَّبِيِّ يَرْيَهُ رَبًّا، ورياء تربية، وأصله: رَبِّيَّةٌ تَرْبِيَّةٌ، ففكروا التضعيف بإبدال ثالث الأمثال (١).

ولعل منه: «تَدَلَّى» في قول الشاعر:

كَانَ رَاكِبَهَا غُصْنٌ بِمَرْوَحَةٍ إِذَا تَدَلَّتْ بِهِ أَوْ شَارِبٌ كَيْلٌ (٢)

فهذا يجوز أن يكون أراد تدللت من الإدلال، ففكره التضعيف، فحوّل ثالث الأمثال ياء، ويجوز أن يكون تفعلت من الدلو، الذي هو السوق الرفيق، كأنه دلاها فتدلّت (٣).

ومنه: «المَصْرَاة» وهي الناقة أو الشاة المعقلة، أصلها: «المَصْرُورَةُ» على زنة (المفعلة) وفعلها: «صَرَّرَ»، وقد فكروا التضعيف فيه بقلب ثالث الأمثال ياء، فكان التقدير: صَرَّرِي، فقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقدير «المَصْرَاة» من غير إعلال: المَصْرُورَةُ.

ومنه: «شَرَرِي» اللحم والأقط والنوب، وهو قبل الفك: شَرَّرَ، قال الراعي النُميري:

فَأَصْبَحَ يَسْتَأْفُ الْبِلَادَ كَأَنَّهُ مُشَرَّرِي بِأَطْرَافِ الْبُيُوتِ قَدِيدُهَا (٤)

وقد كثر الفك في هذا الباب لثقل الأمثال الثلاثة، حتّى أوشك أن يكون قياساً، ولذا قال الخبرد: «ومثل هذا كثير» (٥).

(١) ينظر المحكم (رب) ٢٠٧/١١.

(٢) ينظر: اللسان (دلا) ٢٦٧/١٤.

(٣) ينظر: اللسان (دلا) ٢٦٧/١٤.

(٤) ديوان الراعي ٩٦.

(٥) الكامل ٩٤٢/٢.

الفصل الرابع أسباب الفكّ وحكمه وأثره

المبحث الأول : أسباب فكّ التضعيف بالإبدال :

يبرز هنا سؤال مهم، وهو : ما الأصل في اللفظين ؟ - أعني اللفظين المتفقين في معابهما المتماثلين في حروفهما سوى حرف واحد - أهو المضعف منهما، أم هو غير المضعف، أي : الممكوك ؟

ولهذا السؤال عند علماء العربية ثلاثة أجوبة مختلفة :

أولها - وهو الأرجح - أن المضعف هو الأصل، والممكوك هو الفرع، فبحسب : « أَمَلْتُ » أصل « أَمَلَيْتُ » و« تَطَلَّيْتُ » أصل « تَطَلَّيْتُ » و« دَنَارٌ » أصل « دَنَارٌ » و« الْقُبْرَةُ » أصل « الْقُبْرَةُ » و« الضَّحَّ » أصل « الضَّحَّ ».

وهذا هو مذهب جمهور اللغويين من القدماء والمعاصرين، وهو ما نتطأفر عليه الأدلة، وينسجم مع طبيعة اللغة، كما سيأتي توضيحه بعد.

والثاني : مذهب الشيخ عبد الله العلامي، وهو أن الممكوك أصل للمضعف، ذكره ردّاً على رأي الصرّفيين في باب تَطَلَّيْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي، قال : « هم - أعني الصرّفيين - يُمَلِّلون مثل (تَمَطَّى وَتَطَلَّى) بأنه تفعل من : مَطَّ وَظَنَّ، ولكن كرهوا التكرار فاصطنعوه هذا الصنيع تشبيهاً له بـ (فَعَلَّ) ... وحين - أولاً - لا نسلم لهم توهم أن : تَطَلَّى : (تفعل) من ظنّ ؛ بل من : طنّ، وعدم الفعل ليس دليلاً على العدم، لاحتمال الإمامة^(١) .

وقد تفرد العلامة بهذا الرأي - فيما أعلم - وثبتناه نتيجة رأيه في الثائية، وهو أن أصل الثنائي للمضعف ثنائي معل^(٢)، خلافاً لمذهب أهل اللغة.

(١) تهذيب اللقمة لأفوية ١٥٧

(٢) ينظر : تهذيب اللقمة لأفوية ١٥١، ١٥٧.

والثالث: أنهما - أي: المضعف والمفكوك - أصلان مترادفان، يستقل كل منهما بمسسه، على الرغم من تقاربهما، وهذا رأي لابن جني، ذكره في «الخطريات» وحشد له طائفة من الأمثلة التي يتوالى فيها التضعيف واعتلال الأول من المثليين، كالصَحِّح والضَّيِّح، وقرَّ وفارَّ، ونَبَّه في نهايته أنه «من باب تقارب اللَّعْظَيْن لتقارب المعنيين» (١).

وكان ابن جني بذلك يخرج النوعين الآخرين من حكمه هداً، أعني: ما فكَّ ثاني مثليه، كأمَلَلْتُ وأَمَلَيْتُ، وما فكَّ ثالث أمثاله، كَقَصَصْتُ أظفاري وقَصَيْتُهَا، فثمة نصوص له في «سر الصناعة» (٢) من النوعين توافق مذهب الجمهور وهو أن المضعف أصل للمفكوك، فإن لم يكن الأمر كذلك فإن لابن جني في أصل المفكوك رأيين مختلفين.

هذا مجمل الآراء الثلاثة، ولعل الصواب منها هو المذهب الأول مذهب الجمهور، القائل بأن المضعف من اللمظين المتعقبن في معاهما وحروفهما سوى حرف واحد هو الأصل، وأن المفكوك بحرف معتل أو صحيح هو الفرع؛ لأن من طبيعة اللمة العربية في تطورها ونطق المتكلمين بأصواتها الميل من الثقل إلى الخفيف، توفيراً للجهد المبذول في النطق بأصواتها، ولذا شأ في تصريفها ما يسمى بالإعلال والإبدال والقلب والحذف والإدغام، مما يتيح للمتكلم الانتقال من ثقل إلى خفيف، وفق قواعد صرفية دقيقة. والتضعيف ثقل على السنتهم.

قال سيبويه: «اعلم أن التضعيف يثقل على السنتهم، وأن اختلاف الحروف أحفَ عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو: ضَرَبَ، ولم يجيئ (فَعَلَل) ولا (فَعَّلَل) إلا قليلاً،

(١) بقية الخطريات ٢٧.

(٢) ينظر على سبيل المثال فيه: ٧٤٤/٢، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١.

ولم يسوهم على (فَعَالِل) كراهية التضعيف، وذلك لأنه يشغل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا له^(١).

وهم يُشَبَّهون المثلين أو الأمثال بمشي للقيّد؛ لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها أو قريب منه^(٢)، وبأنّ الصّوت مع نقيضه أظهر منه مع قريبه أو لصيفه، ولذلك كانت الكتابة بالسّواد في السّواد خفية، وكذلك سائر الألوان^(٣).

وهذا هو معنى المخالفة التي ذكرها المعاصرون من علماء اللّغة، وقد أشار إليها سيبويه في (باب ما شدّ فأبدل مكان اللّام ياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرّد) أي: أنهم يلجؤون إليه استحساناً، لا وجوباً.

وقد فطن قدامى اللّغويين إلى هذه الظّاهرة - أعني المخالفة - وكانوا يعبرون عنها أحياناً بـ: «كراهية التضعيف»^(٤) أو «ثقل التضعيف»^(٥) أو قولهم: «اجتماع الأمثال مكروه»^(٦) ونحو ذلك.

والسبب في المخالفة من الناحية الصوتية هو أنّ الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضليّ في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا الجهد العضليّ يقلب أحد الصّوتين صوتاً آخر^(٧).

وقيل: إنّ سبب الفكّ في بعض ألفاظ المكوك - أعني: ما جاء من باب دينار وقيراط - هو رغبتهن في التفرقة بين (فَعَال) في الاسم؛ كدينار، و(فَعَال) في

(١) الكتاب ٤/ ١١٧.

(٢) ينظر: شرح الملوكي، ٤٥٩، وللهجات العربية نشأة وتطوراً ١٥٤.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/ ٢٢٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٢٤.

(٥) ينظر: شرح الفعيل لأبي يعيش ١٠/ ٢٤.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٩.

(٧) التطور اللّغوي ٤١.

المصدر، نحو: كَذَبَ كَذَاباً، فجعلوا المفكوك للاسم، وغير المفكوك للمصدر^(١) وقد أعرب برجشتراسر في رأيه في علة الفك أو المخالفة بين المثليين بقوله: إن ذلك يقع في العربية لعلة نفسية وهي أن المتكلم يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً رائداً، فلا يكتفي بالضغط على الحرف وتشديده، بل يضيف إليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التأثير^(٢).

وهذه الأسباب والعلل في فك التضعيف بالإبدال ترجح - أيضاً - مذهب الجمهور على مذهبي ابن جني والعلايلي، على أن مذهب ابن جني أقوى من مذهب العلايلي؛ لأن تاصيل اللفظين كليهما يمكن حمله على الترادف أو تعدد اللغات، أما مذهب العلايلي فلم يجد له علة لغوية يعتد بها، وقوانين اللغة الصوتية - ومنها المخالفة - تعمل ضده.

وتما يؤكد أن المضعف هو الأصل ما مراه في بعض الفاظ هذا الباب، مما جاء على مثال (فيعال) وهو رجوع المفكوك عند التضعيف أو التفسير إلى أصله، فهم يقولون في: دينار وقيراط وديباح: دينار وقيراط وديباح، ويقولون في تصغيرها: دُنيهر وقُريربط ودُبييح، وهذا جمع وتصغير للأصل قبل الفك، أعني: ديناراً وقِراطاً وديباحاً، ومعلوم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، فدل ذلك على أن المضعف هو الأصل^(٣)، وأن المفكوك هو الفرع.

المبحث الثاني: حكم فك التضعيف بالإبدال:

ومن خلال ما تقدم من العلل والأسباب يمكن القول: إن فك التضعيف بالإبدال ظاهرة لغوية مستحسنة في مواضعها، وليست لازمة، ومن هنا فارق فك التضعيف

(١) ينظر: شرح الشافية للرحبي ٢/٢١١.

(٢) التطور التحويلي ٣٥.

(٣) ينظر المصنف ١/٢٤٦، وشرح التصريف ٣١٦، ٣١٧.

العلل الصرفية اللازمة كالإعلال والإبدال الصرفي، إذ يلزم القائل فيهما أن يقول على سبيل المثال: باع واصطفي، دون: بيع واصتفى، ولا يلزمه أن يقول: أملت المسألة، وقصيت أظفاري، دون: أملتتها وقصصتها؛ لأن الأمر في الملك استحسان لا لزوم، وتركه «عربي» كثير جيد» كما يقول سيبويه^(١).

ويبرز هنا - سؤال مهم، وهو: أقياسي هذا الفك أم سماعي؟ لقد أجاب علماءنا - رحمهم الله - عن هذا السؤال إجابة جزئية منذ زمن سيبويه، الذي حكم على فك ثالث الأمثال بالشذوذ وعدم الاطراد في قوله: «هذا باب ما شد فأبدل مكان اللام الياء لكرامية التضعيف، وليس بمطرد»^(٢) وإذا كان هذا شاذاً عند سيبويه، على الرغم من كثرته وشهرته فإن الحكم بالشذوذ وعدم الاطراد على فك الأول والثاني في مذهبه يكون هو الأولى؛ ولأن حاجة ثالث الأمثال إلى الفك أكبر من حاجة أول المثليين أو ثانيهما.

وهذا يعني أن فك التضعيف بالإبدال عند سيبويه سماعي بحفظ ولا يقاس عليه، على الرغم من كثرته، وقد تابعه على ذلك جمهور علماء العربية القدامى، فمنهم من يردد كلام سيبويه بصرته، ومنهم من يقول إنه: «مسموع كثير»^(٣)، ومنهم من يقول: إن هذا كله «على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه»^(٤) أو «هذا قلب على غير قياس، وإنما هو للتخفيف»^(٥).

ويبدو أن هذا الحكم عام عند بعضهم فيشمل فك الثالث والثاني والأول، ويظهر هذا جلياً في كلام اللصيمري حين ذكر أمثلة للمفكوك، تضمنت أنواعه

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٢٤.

(٣) شرح الشافية للزبي ٢/ ٢٠٩.

(٤) شرح المعصل لابن يعيش ١٠/ ٢٤.

(٥) شرح التفسير للشماعبي ٢١٩.

الثلاثة، فقال عقب ذلك: «والإبدال في هذا الباب غير مطرد، ولا يقاس عليه، إلا ترى أنه لا يقال في: تَحَنَّنْتُ وَتَحَسُّسْتُ: تَحَنِّي وَتَحَسَّى؟ فأما قول الشاعر:

لها أشارير من لحم تُثْمَرُهُ من الثعالي ووخر من أرائيها

فابدل من الباء في الكلمتين؛ لأنه لو ترك الباء للزمه أن يحركها، ولو حركها لا يكسر الشعر، فابدل منها حرفاً لا يحرك في مثل موضعه، وهو الباء وشبهه بتعطيت؛ لأن حاجة هذا إلى إقامة الوزن مع صحة الإعراب كحاجة من قال: تَطَلَّيْتُ إِلَى التَّحْفِيفِ^(١). وذكر بعده الفلک في نحو: «ذَهَبْتُ الْحَجَرِ» وشبهه بتَطَلَّيْتُ، وقال بعده: «وهو على كل حال شاذ، ليس بمطرد»^(٢).

وللرضي مذهب مفصل حسن في هذا الباب، إذ تجنب التعميم فيه، فاستثنى من ذلك ما جاء من باب (فَعَال) نحو: دِمَّاسٌ وَدِيَّاجٌ وَدِنَارٌ وَقِرَاطٌ، فقليل فيه بعد الفلک: دِمَّاسٌ وَدِيَّاجٌ وَدِنَارٌ وَقِرَاطٌ، فقرر أن «هذا الإبدال قياس، إذ لا يجيء (فَعَال) غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل بباء، فرقاً بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر، نحو كَذَبَ كِدَاباً، فإن كان الاسم بالهاء، كالصَّنَّارَةِ والدَّغَامَةِ لم يبدل، نلأمن من الالتباس»^(٣).

ويظهر لي أن فلک التضعيف بالياء في ثالث الأمثال كما في تَطَلَّيْتُ وَقَصَّيْتُ اظفاري ليس شاذاً كما ذهب إليه علماؤنا - رحمهم الله - وذلك لكثرة التي اعترفوا بها هم، والكثرة من أعمدة القياس، ولا سيما إذا عضدتها حلة صرفية مقبولة، وهي ميل اللسان إلى الأخف، وفراره من الثقيل، فالفلک بذلك متنسق مع علته الصرفية.

(١) التبصرة ٢/ ٨٣٦، ٨٣٧.

(٢) التبصرة ٢/ ٨٣٩.

(٣) شرح الشافية ٣/ ٢١١، والصنارة: شجرة عظيمة، والدغامة: القصير من كل شيء.

وليس سديداً أن يُعْطَى متكلّم يقول مثلاً: قُضِيَتْ الكتاب، وصُنِيَتْ الماء،
وشُدِيَتْ الحبل، وجَبِيَتْ صنام الناقة، وعَدِيَتْ أسنانها، وحَدِيَتْ السكين،
وكفِيَتْ طرف الثوب، وهدِيَتْ البناء، ورضِيَتْ الأحجار، ونحو ذلك مما يراه
شائعاً في لغتنا العربية المعاصرة وبعض عاميّاتها، مما قيس على ذلك الكثير، ولم
يسمع زمن المصاحبة، أو لم تنقله لنا المعاجم.

أما فكّ الثاني وفكّ الأوّل سوى ما جاء على (فَعَال) فسماعي، كما قالوا، سواء
أكان الـعَلّ بحرف معتل أم صحيح؛ لأنّ حاجة اللسان فيه إلى الـعَلّ أقلّ من
حاجته إليه في ثالث الأمثال، ولأنّ توسيع الـعَلّ فيه، خلاف المسموع، قد يؤدي -
مع كثرته - إلى تداخل الأصول.

المبحث الثالث: أثر فكّ التضعيف في نموّ اللغة:

من طبيعة اللغات أنّها تنمو وتندرج إلى الأسهل والأحسن والأقرب إلى
الكمال؛ من خلال وسائل عديدة يعرفها أهل التخصص، ومنها الإبدال، وفكّ
التضعيف جزء منه، إذ يساعد هذا على نموّ اللغة، وهو من السبل التي تؤدي إلى
اكتناز الفاظها، ففيه يتحوّل المضاعف إلى ناقص في الثلاثي المفكوك أوّل مثليه،
كالضَحّ والضَّحّ، والإلّ والإمل، ورُئْتُ قدمه عن الطريق ورالت.

و يتحوّل الأصل المضعف - في ظاهر أمره - إلى أصل صحيح، بعد فكّ أوّل
مثليه، كالرَزّ والرّنر، ورلّ ورال، فالأوّل من (رَزز) وظاهر الثاني أنّه من (ر ن ر)
ولذا وضعها بعض المعجميين؛ كالجوهري وابن منظور والزبيدي في الأصلين معاً؛
أو بعث ثاني مثليه، مثل: بَتّ الشيء ويترّ، وهذه وهذه، ورصّه ورصفه، ولكن
صلة هذه الأصول ببعضها أشدّ خفاءً من سابقها، ولذا وضعها المعجميون في
أصولها الظاهرة، وفق للقائيس الصرفية والمعجمية التي اتبعوها في صناعة معاجم
الإنشاء.

وبعك التضعيف - ايضاً - يتحول المضعف في حالة تشديد عينه إلى صورة الناقص مصغف العين، كتظننت وتظنيت، ودمس نفسه ودماها، وشرر اللحم أو الثوب وشره.

وبعك التضعيف بالإبدال تظهر أوزان خاصة، منها ما يسمى عند البصريين بالرباعي المضاعف نحو: حثحث وززل وكيكب، وهو في رأي الكوفيين ومن وافقهم وزن ماضئ بسبب فك ثاني أمثاله، وإبداله حرفاً من جنس أوله، كما تقدم تفصيله. ولعل منها ما جاء على وزن (فعلل) مثل صمخخ، ودمكك، وسممخخ، إن صحّ مذهب الكوفيين فيه، وهو أن أصله «صمخخ» و«دمكك» و«سممخخ» ووزنه (فعلل) فنشأ بالفك وزن جديد، وهو: (فعلل).

وبعك التضعيف كذلك تتحول صيغة (فعل) في الأسماء إلى ما يشبه صيغة (فعل) كدينار وقيراط، للتفريق بين الأسماء والصفات.

وبه نكتنر صمغ بالالفاظ، ومنها:

(فعل) نحو: جندل، مفكوك من جدل.

(فنعول) نحو: خرنوب، وهو مفكوك من خروب.

(افعل) نحو: اكندى، مفكوك من: اكند.

(فعلل) نحو: جعفل، إن صحّ أنه مفكوك من: جعفل.

(فعل) نحو: حنطى، إن صحّ أنه مفكوك من: حنطى.

(فعل) نحو: جندب، إن صحّ أنه مفكوك من: جذب.

(فعل) نحو: جعبى، إن صحّ أنه مفكوك من: جعب.

(فعل) نحو: خبركى، إن صحّ أنه مفكوك من: خبرك.

(افعلل) نحو: اقنسس، إن صحّ أنه مفكوك من: اقسس.

والمعكوك بالإبدال كثير، وهو وسيلة مهمة من الوسائل التي تؤدي إلى نمو اللغة العربية نمواً طبعياً، واكتنازها بالفاظ تجد طريقها في الاستعمال بين الناس، وأحسب أنه يكون معجماً ذا قيمة لغوية دلالية، لو جمعت كل الفاظه، ورُتبت على حروف المعجم، وربطت بأصولها المضعفة، ولعل في ذلك تيسيراً على الناثر الساجع والشاعر المحكوم بالوزن والقافية.



المصادر والمراجع

- ١- الإبدال، لأبي الطيّب اللغويّ، بتحقيق عزّ الدين التنوخيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق ١٣٧٩هـ.
- ٢- أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، للدّكتور فوري الشايب، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٣- أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق الدّكتور محمّد أحمد الداليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- ٤- ارتشاف الضّرْب من لسان العرب، لأبي حيّان، بتحقيق الدّكتور رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ.
- ٥- الأشباه والنظائر في النحو، للسّيوطيّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠٦هـ.
- ٦- الأصوات اللغويّة، للدّكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصريّة، ١٩٧٩م.
- ٧- أصوات اللّغة العربيّة، للدّكتور عبد الغفار حامد هلال، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- ٨- أصول اللّغة العربيّة بين الثنائيّة والثلاثيّة، للدّكتور توفيق محمّد شاهين، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٠م.
- ٩- الأعداد، لأبي بكر الأنباري، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصريّة، بيروت ١٤٠٧هـ.
- ١٠- الاقتضاب، لابن السّيد البطليوسيّ، بتحقيق مصطفى الشّفا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٣م.
- ١١- أمالي ابن الشّجري، بتحقيق محمود محمّد الطّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ.

- ١٢ - الامالي، لابي علي القالي، بتحقيق محمد بن عبد الجواد الاصمعي، دار الكتب المصرية ١٩٢٦م.
- ١٣ - الإصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، القاهرة.
- ١٤ - بنية الحاطريات، (وهي ما لم ينشر في مطبوعة الحاطريات) لاس جني، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق ٦٧م ج ٣ المحرم ١٤١٣هـ يوليو ١٩٩٢م.
- ١٥ - التبصرة والتذكرة، للصيمري، بتحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.
- ١٦ - التلخيص من المتماثلات لفظاً، للدكتور أبي أوس إبراهيم الشمسان، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع ٤٧ سنة ١٢، ربيع الأول ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ١٧ - تداخل الأصول اللفظية، وأثره في بناء المعجم العربي، لعبد الرزاق بن فراج الصاهدي، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ١٤٢٢هـ.
- ١٨ - التسهيل، لاس مالك، بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٨٧هـ.
- ١٩ - التطور النحوي، مظاهره وعمله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض ١٤٠٤هـ.
- ٢٠ - التطور النحوي في اللغة العربية، لبرجشتراسر، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض ١٤٠٢هـ.
- ٢١ - تهذيب اللغة، للأزهري، بتحقيق عبد السلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، القاهرة ١٣٨٤م.

- ٢٢- تهذيب للمقدمة اللغوية، لعبد الله العلايلي، بقلم أسعد علي، دار النعمان، بيروت ١٣٨٨هـ.
- ٢٣- الجمهرة، لابن دريد، بتحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م.
- ٢٤- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الحميد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة ١٤٠٧هـ.
- ٢٥- الحذف والتعويض في اللهجات العربية، للدكتور سلمان السحيمي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة ١٤١٥هـ.
- ٢٦- الخطاريات = بقية الخطاريات.
- ٢٧- الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ.
- ٢٨- دراسات في علم أصوات العربية، للدكتور داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت (بدون تاريخ).
- ٢٩- ديوان امرئ القيس، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت ١٩٨٤م.
- ٣٠- ديوان ذي الرمة، بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ١٤٠٢هـ.
- ٣١- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهوت فايسرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ١٤٠١هـ.
- ٣٢- ديوان الفرزدق، بتحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، نشر مكتبة الباز، مكة المكرمة.

- ٣٣- ديوان كثير، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٣٩١هـ.
- ٣٤- الرباعي المضاعف في العربية، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الدراسات العربية، المجلد الثالث، العدد الأول، المحرم-ربيع الأول ١٤٢٢هـ، إبريل-يونيو ٢٠٠١م.
- ٣٥- سر صناعة الإعراب، لابن جني، بتحقيق الدكتور حسن هنداري، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.
- ٣٦- شرح التصريف، للثعالبني، للدكتور إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ.
- ٣٧- شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ.
- ٣٨- شرح الشافية، للمرزي، بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزغزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.
- ٣٩- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت (دون تاريخ)
- ٤٠- الصنحاح (ناج اللغة وصنحاح العربية) للجوهري، بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- ٤١- صحيح البخاري، بتحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير بيروت ١٤١٠هـ الطبعة الرابعة.
- ٤٢- ظاهرة المخالفة الصوتية، للدكتور أحمد عبد الحميد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٩هـ.
- ٤٣- الفعل زمانه وأبنيته، لإبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٤٤- فقه اللغات السامية، لبروكلمان، بترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٧هـ.

- ٤٥- القلب والإبدال، لابن السكيت، مطبوع ضمن الكنز اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ م.
- ٤٦- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، بتحقيق الدكتور الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦ هـ.
- ٤٧- الكتاب، لسيبويه، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣ هـ.
- ٤٨- لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد الثواب، مطابع البلاغ، القاهرة ١٩٦٧ م.
- ٤٩- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت ١٤١٠ هـ.
- ٥٠- اللهجات العربية: نشأة وتطوراً.
- ٥١- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنيةً، لصاحبة راشد آل غنيم، مطبوعات مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة ١٤٠٥ هـ.
- ٥٢- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، بتحقيق أحمد بن الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩ هـ.
- ٥٣- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، بتحقيق الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت ١٤٠٧ هـ.
- ٥٤- مجالس نعلب، بتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩ م.
- ٥٥- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت ١٤٠٧ هـ.
- ٥٦- المختضب في تعيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، بتحقيق عبد الحلیم النجار.

- ٥٧- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعليّ بن إسماعيل بن سيده، بتحقيق جماعة من العلماء، القاهرة ١٣٧٧هـ.
- ٥٨- المختصر، لابن سيده، بعناية محمد محمود محمود التركي الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، مطبعة بولاق القاهرة ١٣٢١هـ.
- ٥٩- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، بتحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.
- ٦٠- المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عبد الخالق عزيمة، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ.
- ٦١- المفردات، للأغلب الأصفهاني، بتحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق ١٤١٢هـ.
- ٦٢- المختضب، للمبرد، بتحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٦٣- المختضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، لابن جني، بتحقيق مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق ١٤٠٨هـ.
- ٦٤- الممتع في التصريف، لابن عصفور، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٧هـ.
- ٦٥- النصف، لابن جني، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ.
- ٦٦- نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية، للدكتور أحمد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة ١٤٠٨هـ.

